

Organisation tunisienne de l'éducation de la famille

المنظمة التونسية للتربية والأسرة

المكتب الوطني

تونس في 19 نوفمبر 2007

عدد: 07/431

رئيس المنظمة التونسية للتربية والأسرة
إلى السيد رئيس مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الموضوع : تقييم المنظمة لوضعية حقوق الإنسان بتونس
المصاحب : تقرير

تحية طيبة

وبعد،

يشرفنا أن نمدكم بتقرير المنظمة التونسية للتربية والأسرة حول تقييم وضعية حقوق الإنسان بتونس
وتقبلوا سيدي رئيس مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فائق عبارات التقدير

والسلام

عن رئيس المنظمة
مدير الإدارة المركزية
محمد صالح خشريف

المنظمة التونسية للتربية والأسرة

المكتب الوطني

تونس في 2 نوفمبر 2007

تقرير المنظمة حول وضعية
حقوق الإنسان (الناشئة والأسرة بالخصوص) في تونس

تستفيد المنظمة التونسية للتربية والأسرة من المجالات المفتوحة أمام خلايا المجتمع المدني بالجمهورية التونسية للمساهمة في الحركة الاجتماعية وفي تجسيم قيم حقوق الإنسان، وتعتبر نفسها شريكا أساسيا واعيا وفاعلا في بناء المجتمع الحر والمسؤول، وفي الإسهام في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة والتفاني في خدمة الإنسان التونسي ومما سهل مهمة المنظمة ما يجده النسيج الجمعياتي من دعم من قبل هيكل الدولة والإصلاحات السياسية التي مكنت من تنشيط دور نسيج المجتمع المدني في المسار التنموي في ظل ما توفر لها من أطر تنظيمية وتشريعية وحصولها على الحوافز اللازمة لدعم عملها بما من شأنه فتح أبواب الاجتهاد أمامها وكرس استقلاليتها وحرية مبادراتها في ما تضمنه من برامج وما تقوم به من أنشطة

ويعتبر إحداه "مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات" لرصد التوصيات والاقتراحات والأفكار والمواقف التي تصدر عن الجمعيات حول أي قطاع أو موضوع وطني أو دولي جديراً بالعناية والدراسة، ويسمح بتوسيع فضاءات الحوار وفرص مشاركة النسيج الجمعياتي في تحديد كل ما يخدم المصلحة الوطنية بعيداً عن كل وصاية أو احتواء. وقد أصبح اليوم عدد الجمعيات في تونس يقارب 10.000 جمعية.

وقد اكدت المنظمة التونسية للتربية والأسرة ما تحقق للنهوض بأوضاع الأسرة ضمن مقاربة تتميز بشموليتها وبدقة ويبرز هذا التحول في حياة الأسرة التونسية على مستوى مجلة الأحوال الشخصية باعتبارها الإنجاز المؤسس لمكاسب هامة في مجال حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها. فمجلة الأحوال الشخصية التي تم تنزيلها منزلة الدستور في تونس عند تعديله سنة 2002 عن طريق الاستفتاء العام، مكنت من تطوير العديد من التشريعات بما من شأنه أن يزيد في متانة الأسرة وتماسكها في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطن.

وفي هذا الإطار تم تعميم وسائل الوقاية والصحة والسلامة العائلية، كما تم دعم دور الأسر في إعداد الناشئة وإحداث خطة "قاضي الأسرة" الذي يقع الرجوع إليه في الطورين الصلحي والحكمي لقضايا الطلاق. وتتويجا لهذا التمشي تم اعتبار يوم 11 ديسمبر من كل سنة يوماً وطنياً للأسرة وإحداث جائزة رئيس الجمهورية للنهوض بالأسرة بما يهدف لتشجيع العمل من أجل الحفاظ على توازن الأسرة وتماسكها، إلى جانب إحداث المجلس الوطني للمرأة والأسرة يتولى إبداء الرأي في المشاريع المرسومة بالمخططات الوطنية للنهوض بالمرأة والأسرة.

وفي إطار الشراكة بين المنظمة التونسية للتربية والأسرة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة والمسنين تم إحداث خطة الموفق العائلي الذي يقوم بالإنصات إلى أفراد العائلات ذات الأوضاع المشكلية ويقدم لهم السند النفسي والاجتماعي لتجاوز تلك الأزمات بما يساعد على التماسك الأسري.

كما اكدت المنظمة التونسية للتربية والأسرة ما تحقق للرقى بالمنظومة التربوية في تونس إلى مستوى المعايير العصرية الموفرة أسباب النجاح لكل تلميذ وجعل المدرسة متفاعلة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي ومنسجمة مع روح العصر، لا اعتبار الأولوية المطلقة التي يحظى بها قطاع التربية ضمن خيارات تونس الإستراتيجية وأولوياتها الوطنية نظراً لدوره الهام في مساندة جهود التنمية، حيث حقق هذا القطاع مكاسب هامة بفضل الإجراءات التي ما انفكت تتخذها المجموعة الوطنية في مستوى الدولة والمجتمع المدني على السواء في سبيل الرقي بالتربية والتكوين والإصلاح الجذري للمنظومة التربوية، وشملت الأسس والمبادئ التي تقوم عليها التربية، والأهداف التي ترمي إليها البرامج الكفيلة بتحقيقها، والهيكلية العامة لمختلف مراحل التعليم ومسالكها.

وحرصاً على بلوغ الأهداف التربوية المنشودة، وضعت الدولة التونسية خطة متكاملة تضمن مواكبة المؤسسة التربوية والتعليمية لمتطلبات التطور التكنولوجي والعلمي ولتقتضيات العولمة، إلى جانب تمكين المدرسين من الانتفاع ببرامج الحاسوب العائلي ودعم التجهيزات الإعلامية في المؤسسات التربوية وربطها بشبكة الانترنت، حتى يتمكن شباب تونس من تلاميذ وطلبة من مواكبة المستجدات العالمية والتكنولوجية في العالم وتحقيق ما رسم له من أهداف من شأنها أن تسهم في تأصيل هوية الشاب التونسي، وتوفير فرص اندماجه الفاعل في المنظومة المجتمعية ولئن ضمن التوجه الأساسي في المنظومة التربوية مجانية التعليم في كل درجاته، فقد جعله إجبارياً بالنسبة إلى كل الأطفال بنين وبنات من السادسة إلى السادسة عشر، وقد سجلت هذه المنظومة كذلك:

- تطور النسبة العامة لالتحاق الأطفال بالمدرسة في سن السادسة إلى ما يتجاوز 99 بالمائة.
- تطور النسبة العامة للبقاء بالمدرسة بالنسبة إلى الفئة العمرية من 6 إلى 16 سنة إلى 90.3 بالمائة. وبلغت بالنسبة للفئة العمرية من 12 إلى 18 سنة 75.1 بالمائة.
- ارتفعت النسبة العامة للارتقاء بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي إلى 70.4 بالمائة.
- بلغت النسبة العامة للنجاح في شهادة البكالوريا 69.8 بالمائة.

اعتماد نظام "إمد" (إجازة - ماجستير - دكتورا) وهو النظام الذي أصبح معتمداً أكثر فأكثر في العالم. وهو يمثل إصلاحاً هيكلياً وبيداغوجياً يحقق التلاؤم بين المنظومة التربوية التونسية مع المعيار الدولي ويهدف لتطوير مناهج التكوين بالتعليم العالي وإثراء المنتج العلمي الوطني، وإشاعة روح المبادرة والابتكار لدى الطالب، واستكشاف المزيد من الآليات لإعداد الخريجين القادرين على اقتحام العمل الحر وتوفير مواطن شغل باعتبار وأن الشغل أحد أبرز مقومات منظومة حقوق الإنسان.

- بعث أقطاب تكنولوجية لخلق أقطاب للامتياز متخصصة مهمتها التجديد التكنولوجي.
- تجهيز المؤسسات التربوية بالإعلامية بنسبة 100 بالمائة.
- استكشاف المزيد من الآليات لإعداد الخريجين القادرين على اقتحام العمل الحر وتوفير مواطن شغل باعتبار وأن الشغل أحد أبرز مقومات منظومة حقوق الإنسان.
- إحداث البرنامج الوطني لتعليم الكبار الذي مكن أكثر من 370 ألف تونسي وتونسية من القطع مع الأمية والحصول على شهادة التربية الاجتماعية.
- تراجع نسبة الأمية إلى ما دون 20 بالمائة.

وتسجل المنظمة التونسية للتربية والأسرة ترابط هذه الانجازات مع إرادة نشر حقوق الإنسان بمعناها الشامل المتكامل إذ أن التربية هي أهم تلك الحقوق، وخاصة ما يتعلق منها بالنهوض المتواصل بالموارد البشرية ويضمن للمواطنين جودة الحياة السكن: حيث بلغت نسبة التونسيين الممتلكين لمساكن 80 بالمائة

الصحة: حيث تطورت البنية الأساسية الصحية في القطاعين العام والخاص

تراجعت نسبة الفقر إلى 3.8 بالمائة

وقد أفرد الشباب بباب خاص في المخططات التنموية وتم في هذا الصدد

مضاعفة عدد المنشآت الشبابية تتماشى وطموحات وتطلعات الشباب وخاصة في الوسط الريفي

تطور شبكة دور الشباب ببعث 150 مؤسسة جديدة منذ نوفمبر 1987، مما مكن من استقبال 100 ألف شاب منخرط

إحداث المجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني للأنشطة الصيفية

وضع خطة وطنية لتأهيل مؤسسات الشباب والنهوض بالوحدات السياحية الشبابية

إحداث المرصد الوطني للشباب يقوم بالإحصاءات المتواصل لمشاكلهم وينظم بصفة دورية استشارات وطنية ترصد

مواقف الشباب وتطلعاتهم

إحداث هيكل للتفكير والرصد والتصور والاستشراف والبحث في غايات ومناهج التنشيط الشبابي

وتعتبر المنظمة التونسية للتربية والأسرة أن المصادقة الأممية على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أعلن سنة

2005 سنة التربية البدنية والرياضة وذلك بمبادرة من الرئيس زين العابدين بن علي، ومقارنته الهادفة إلى الاعتراف بحق

الشباب في ممارسة الرياضة باعتبارها آلية من آليات تحقيق التنمية والنهوض بالتربية والسلام في العالم، تعتبر أن هذه

الإضافة الهامة إلى القيم الحقوقية الكونية، تدخل في إطار النهوض بمنظومة حقوق الإنسان وتكريسا لمبادئها

وقد وجد الطفل مكانه في هذه المنظومة بعد أن توفرت له الإحاطة والرعاية اللازمين لحمايته من شتى المخاطر التي هو

اضعف من مجابهتها، وتأمين طريقه إلى مستقبل أفضل باعتبار وأن أطفال اليوم هم رجال الغد، وجب تربيتهم على مكارم

الأخلاق ومبادئ التسامح والتآزر والتضامن

وقد أقرت تونس التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل نفس المبدأ وأدرجته في المجلة التونسية لحماية الطفل

التي دخلت حيز التنفيذ في شهر جانفي من سنة 1996. وقد تضمنت هذه المجلة حق الطفل في وقايته من الإهمال والتشرد

وسوء المعاملة وتعريضه لأعمال الدعارة والتسول والتشغيل المخالف للقانون واستغلاله في الجرائم المنظمة وتحريضه

على القيام بأعمال العنف والترويع

وقد تبنت المنظمة التونسية للتربية والأسرة هذه المجلة كسائر مقومات المجتمع المدني وعملت على ورعاية مصالح أطفال

تونس الفضلى من كل مظاهر التسبب ووقايتهم من دعاة التطرف والإرهاب

وتبقى المنظمة التونسية للتربية والأسرة متطلعة إلى ما هو أفضل في كل مجالات تدخلها حيث تأمل المنظمة أن يتضاعف

الجهد من أجل التصدي لظاهرة الفشل المدرسي وتعزيز دعائم الجودة وتحسين ظروف الدراسة ومزيد نشر الثقافة الرقمية

وربط منظومة التكوين مع سوق الشغل وذلك بالحرص على تطوير التكوين المهني بما يتماشى والإعداد لمهن المستقبل

وكافة أشكال المهن الجديدة التي يفرضها الواقع الجديد للاقتصاد العالمي

وعلى المستوى الأسري تنتظر المنظمة أن يركز الاهتمام أكثر على توازن الأسرة وتماسكها ودور الأم فيها بالنظر إلى

ظروفها المهنية وذلك بتعميق مفاهيم المساواة والشاركة داخل الأسرة واعتماد مقاربات متكاملة لتوطيد مقومات تماسك

الأسرة وتعزيز قدراتها في مجال التنشئة وتفعيل دور الإعلام " التثقيفي التوعوي" الموجه للأسرة الذي يكتسي صبغة

تربوية أسرية، يساهم في الارتقاء بالأسرة وتفعيل دورها في المجتمع وإيجاد حلول عملية للتوفيق بين الدور التربوي

والأعباء المهنية للأمم وتفعيل القرار الذي اتخذته الحكومة لتمكين الأمهات الراغبات في العمل لنصف الوقت بثلاثي الأجر

واعتبارا لوزن الشباب في المجتمع التونسي يتعين السعي إلى دعم المكاسب المسجلة لفائدته والعمل على مزيد تطوير

الحوار معه بلغة تتلاءم مع مشاغله وتقطع مع لغة الرضاء عن النفس، وتوفير أكثر فضاءات الإنصات إلى مشاغله

وتطلعاته والاستئثار بها قصد تشخيص واقعه واستشراف أفاقه المستقبلية عبر دراسات وبحوث متصلة بهذه الفئة الهامة من

المجتمع التونسي، ومزيد فتح مجالات المشاركة أمامه في الشأن العام، إلى جانب الإحاطة به من أجل تجنيبه مخاطر

الانحراف والتطرف ونشر قيم التسامح والتآزر ونبذ العنف، إضافة إلى إيلاء أكبر عناية بالشباب الجانح والعمل على

إدماجه الإيجابي في المجتمع